



كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

منهج محاسبي مقترن لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية ”دراسة ميدانية“

بحث مقدم لقسم المحاسبة والمراجعة للحصول على
درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة

إعداد

حكمت سيد محمد

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد جلال

الفتاح محمد

صالح

أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة عين شمس

أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة عين شمس

2010

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلِمْنَا ۝ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة - آية (32)

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

رسالة دكتوراه

اسم الباحثة حكمت سيد محمد إبراهيم

عنوان الرسالة منهج محاسبي مقترن لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية - دراسة ميدانية

الدرجة العلمية دكتور الفلسفة في المحاسبة

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:
الأستاذ الدكتور / محمد جلال صالح
التجارة جامعة عين شمس

() ورئيساً

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة -

الأستاذ الدكتور / على إبراهيم طلبة
جامعة عين شمس

()

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية

الأستاذ الدكتور / محمد زيدان إبراهيم
التجارة - جامعة المنوفية

()

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الفتاح محمد أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة -
جامعة عين شمس

()

تاريخ المناقشة

2010/ /

الدراسات العليا:-

أجبت الرسالة بتاريخ 2010 / / 2010
ختم الإجازة / / موافقة مجلس الكلية 2010 / / 2010
موافقة مجلس الجامعة /

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابته وسلم أجمعين وبعد،،،

الحمد والشكر لله رب العالمين سبحانه وتعالى على كل نعمة أنعم بها علينا والذي أعانتني على إتمام هذا البحث.

تتقدم الباحثة بعميق الشكر والتقدير والعرفان والامتنان إلى الأستاذ الدكتور / محمد جلال صالح، أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، والمشرف على البحث على ما قدمه للباحثة من جهد وفير وفker ورأي وتوجيهات بناة كان لها عظيم الأثر في إتمام هذا البحث في صورته النهائية، فجزاه الله عن الباحثة خير الجزاء وبارك الله في علمه وتمتعه بالصحة وحفظه لأسرته وجعله الله ذخراً للباحثين.

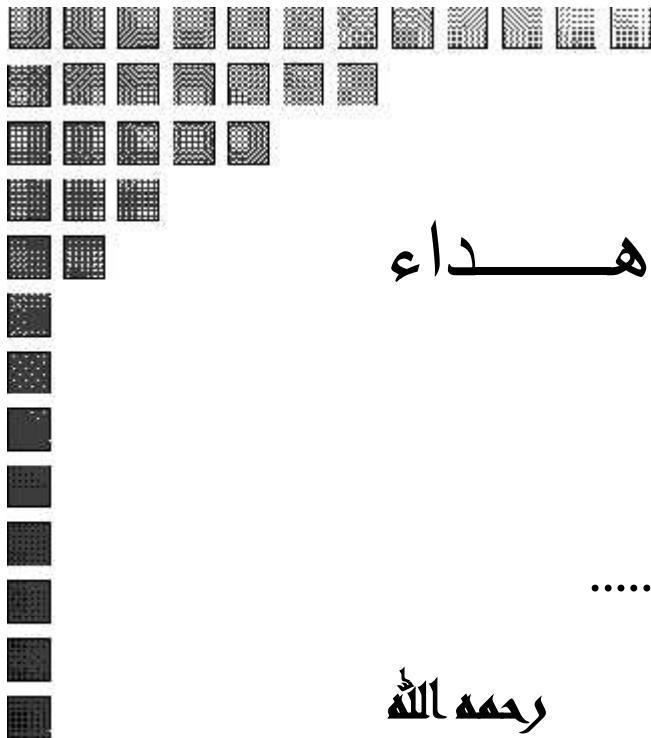
كما تتقدم الباحثة بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور / محمد عبد الفتاح محمد، أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، والمشرف على الرسالة لما قدمه للباحثة من عنوان صادق وتوجيهات قيمة والتي كان لها أكبر الأثر في إتمام هذا البحث في شكله النهائي وجزاه الله عن الباحثة خير الجزاء.

وتقدم الباحثة بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور / على إبراهيم طلبة أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة – جامعة عين شمس، لما قدمه للباحثة من توجيهات قيمة ولنفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة للحكم على الرسالة جزاه الله عن الباحثة خير الجزاء.

وتقدم الباحثة بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ محمد زيدان إبراهيم أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة، جامعة المنوفية، لتفضل سيادته بقبول الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة رغم كثرة أعبائه ومسئولياته فأدام الله فضله وجزاه عن الباحثة خير الجزاء.

أخيراً أوجه كلمة شكر لكل من قدم لى يد العون فى إتمام هذه الرسالة.

الباحثة



بالي روح أبي

رَحْمَةُ اللَّهِ



قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
الفصل الأول الإطار العام للبحث	
1	أولاً: المقدمة
2	ثانياً: مشكلة البحث.
6	ثالثاً: أهداف البحث.
6	رابعاً: حدود البحث.
7	خامساً: أهمية البحث.
8	سادساً: فرض البحث.
10	سابعاً: منهج البحث.
10	ثامناً: الدراسة الميدانية.
10	تاسعاً: خطة البحث.
13	الخلاصة.
الفصل الثاني المفاهيم الأساسية للمخاطر التشغيلية	
14	المقدمة
17	المبحث الأول : تعريف المخاطر في البنوك وأنواعها
39	المبحث الثاني : مدخل الى المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية
70	المبحث الثالث : أساليب تقييم رأس المال الخاص بالمخاطر التشغيلية في البنوك التجارية
127	الخلاصة
الفصل الثالث إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية	
129	المقدمة
129	المبحث الأول : قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية
142	المبحث الثاني : ضبط المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية
208	المبحث الثالث : نظام الإفصاح في البنوك التجارية
214	الخلاصة

الصفحة	الموضوع
	الفصل الرابع المنهج المقترن لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية
215	المقدمة
215	المبحث الأول : المنهج المقترن للباحثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية
225	المبحث الثاني : الإفصاح الكمي والنوعي عن المخاطر التشغيلية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
232	الخلاصة
	الفصل الخامس الدراسة الميدانية
234	المقدمة
234	أولاً: إعداد وتصميم قائمة الاستقصاء
236	ثانياً : مجتمع وعينة البحث
237	ثالثاً : ترميز متغيرات البحث
238	رابعاً : الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات البحث
256	خامساً: اختبار الفروض واستخلاص نتائج البحث
276	النتائج والتوصيات
281	المراجع
281	مراجع الدراسة العربية
290	مراجع الدراسة الأجنبية
-	الملحق
-	ملخص الدراسة
-	الملخص العربي
-	الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

صفحة رقم	البيان	الجدول رقم
50	أمثلة على الأحداث المادية المرتبطة بالخطر التشغيلي في المؤسسات المالية	1
66		2
67		3
88	الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل II	4
100	معامل بيتنا لكل نشاط وفقاً للجنة بازل II	5
139	مراجعة مناهج قياس المخاطر الإنتمانية والمخاطر التشغيلية وفقاً لبازل II	6
218	المعايير المادية لإدارة مخاطر التشغيل	7
237	توزيع استثمارات الاستقصاء	8
240	تحليل الإعتمادية لـإجابات القسم الأول	9
241	تحليل الإعتمادية لـإجابات القسم الثاني	10
243	تحليل الإعتمادية لـإجابات القسم الثالث	11
244	تحليل المتوسط الحسابي لـإجابات القسم الأول	12
246	درجة أهمية مكونات المخاطر التشغيلية حسب الادارة المالية وإدارة المخاطر	13
247	تحليل المتوسط الحسابي لـإجابات القسم الثاني	14
250	أهمية طرق القياس بالنسبة للادارة المالية وإدارة المخاطر	15
252	تحليل المتوسط الحسابي لـإجابات القسم الثالث	16
254	أهمية الضبط الموضوعي بالنسبة للادارة المالية وإدارة المخاطر	17
257	t-Test لعينة و حدة للقسم الأول (مالية)	18
258	() t-Test لعينة و	19
259	- t-Test لعينتين	20
260	Man-Whitney	21
263	t-Test لعينة و حدة للقسم الثاني (مالية)	22
264	() t-Test لعينة و	23
266	- t-Test لعينتين	24
268	Man-Whitney	25
271	t-Test لعينة و حدة للقسم الثالث (مالية)	26
272	() t-Test لعينة و	27
273	- t-Test لعينتين	28
274	Man-Whitney	29

قائمة الأشكال

الشكل رقم	البيان	صفحة رقم
55	اليات حدوث المخاطر التشغيلية	1
59	أسباب زيادة المخاطر التشغيلية	2
65	علاقة التشابك بين مكونات المخاطر التشغيلية	3
69	تصنيفات أنواع المخاطر التشغيلية وأنواع أحداث الخسارة وخطوط الأعمال	4
84	الفوائد الملموسة لاتفاقية بازل II	5
84	الفوائد الغير ملموسة لاتفاقية بازل II	6
85	عملية التقييم المستمرة وزيادة الأعباء المالية على البنك	7
87	أركان المعيار الجديد لكافية رأس المال II	8
123	معايير جودة المعلومات المحاسبية	9
136	طرق قياس المخاطر التشغيلية حسب تعليمات بازل II	10
183	العوامل الأساسية لإدارة المخاطر التشغيلية الفعالة	11
187	تصنيف مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية الفعالة	12
216	المنهج المقترن	13

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة

تعتبر البنوك من المنشآت الأكثر تعرضاً لمجموعة من المخاطر التي تشمل المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية ، وعلى الرغم من أن المخاطر الائتمانية والسوقية قد نالت حظاً وافراً من الدراسات العلمية بشأن قياسها والرقابة عليها إلا أن المخاطر التشغيلية لم تتل الاهتمام الكافي بشأنها.

إن الإخفاق في التعرف على المخاطر التشغيلية في الوقت المناسب يمكن أن يترجم إلى خسارة ضخمة وذلك كما حدث بالنسبة للخسائر التي تعرض لها بنك بارينجز ، من خلال الأعمال التي قام بها متداول واحد دون أن يكتشف أمره وترتب على ذلك تحقيق خسائر قدرها 1,5 بليون دولار أدت إلى إفلاس البنك ، ثم إلى تصفية البنك في عام 1995⁽¹⁾ . ويرجع فشل العديد من البنوك في العالم إلى المخاطر التشغيلية ، وذلك بسبب :

- ازدياد التقدم التكنولوجي.
- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- تشعب أنشطة البنك.

⁽¹⁾ Crouhy, Michel and Galai, Dan and Mark, Robert, “Risk Management, Comprehensive Chapters on Market, Credit, and Operational Risk, Features an Integrated VaR Framework, Hedging Strategies for Reducing Risk”, McGraw-Hill USA, 2001, PP. 475-477.

فمن الواضح أن المخاطرة التشغيلية تختلف عن المخاطر المصرفية الأخرى حيث أنها لا ترتبط بشكل مباشر بالعائد المتوقع ولكنها تقع في صلب طبيعة نشاط البنك مما يؤثر على عملية إدارة المخاطر. ويعتبر تشخيص المخاطرة غاية في الأهمية من حيث التطوير اللاحق للرقابة والمتابعة التشغيلية.

ولقد أدى نمو الأسواق المالية الدولية والتنوع الكبير في الأدوات المالية التي تقدمها البنوك فضلاً عن توسيع البنوك في مجالات تقديم منتجات وخدمات جديدة ومتعددة والتقدم التكنولوجي الكبير في مجال الصناعة المصرفية إلى زيادة المخاطر التشغيلية وبالتالي زادت الحاجة إلى قياس وإدارة المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية.

ثانياً: مشكلة البحث

تعمل البنوك التجارية عادة برافعة مالية كبيرة ، ويعتبر رأس مال البنك صغيراً بالمقارنة بالمصادر الخارجية ، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية في ظل الظروف العادية ، وكان هذا الأمر مرغوباً من المصرفيين ، إلا أن فشل الكثير من البنوك خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية قد أدى إلى لفت نظر الجهات الإشرافية إلى ضرورة توافر حد أدنى من رأس المال في البنوك ، لضمان سلامة النظام المصرفى ، خاصة وأن فشل أحد البنوك في بعض المجتمعات النامية قد يكون له آثاراً وخيمة على النظام المصرفى واقتصاد الدولة ككل ، فآثار هذا الفشل لا تقتصر على الوحدة التي تعرضت للتعثر فقط ولكنها تمتد للاقتصاد القومى ككل.

تعمل البنوك المركزية في معظم دول العالم على منع أو الحد من آثار فشل أي بنك، ولذلك فإن قانون البنك المركزي المصري (1) والجهاز المركزي والمقد رقم (88) لسنة 2003، قد تضمن العديد من المواد التي تتفق وروح مقتضيات لجنة بازل، حيث أوجب في المادة (32) ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن 500 مليون جنية مصرى كحد أدنى لرأس المال، وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية في جمهورية مصر العربية عن 50 مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الحرة وذلك بهدف توفير حد أدنى مناسب من رأس المال لدى البنوك لإدارة العمليات المصرفية، ولذلك اجتمع ممثلو 12 دولة صناعية في مدينة بازل السويسرية لوضع معايير رأس المال على المخاطر وفقاً لشروط وبنود اتفاقية بازل في عام 1988.

إن وظيفة رأس المال في البنك هي تخفيض المخاطر المصرفية ويتم ذلك من خلال ثلاثة طرق أساسية هي⁽²⁾ :

1- أنه يوفر أداة حماية تساعد البنك على استيعاب الخسائر والبقاء قادرة على الدفع.

(1) قانون رقم (88) لسنة 2003، "قانون البنك المركزي المصري والجهاز المركزي والمقد"، الجريدة الرسمية، العدد 24 (مكرر)، السنة السادسة والأربعين، 15 يونيو، 2003، ص 24.

(2) د. طارق عبد العال حماد ، "حكمة الشركات" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 512.

2- أنه يتيح إمكانية الدخول بسهولة إلى الأسواق المالية، وبذلك يحول دون حدوث مشاكل السيولة التي تترجم عن تدفقات الودائع إلى الخارج.

3- أنه يقيد النمو ويحد من تحمل المخاطر وذلك في ظل الظروف الاقتصادية الانكماشية.

لقد ركز الإصدار الأول لمقررات بازل I في عام 1988 على تعطية المخاطر الائتمانية باعتبارها أقدم المخاطر المصرفية وأكثرها تأثيراً على أعمال البنوك. وبالرغم من أهمية المخاطر الائتمانية بالنسبة للبنوك إلا أن الإصدار الثاني أدخل المخاطر السوقية بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية في عام 1996.

اكتشف المسؤولون والمنظمون في البنوك بعد ذلك أن الإدارة الجيدة لجميع المخاطر المصرفية لا تكفي، وأن المخاطر التشغيلية قد تعصف بنجاح البنك ونتائجها، وأنه مهما كانت المهارات المصرفية المتوفرة لدى البنك فإنه يجب أن يدعمها نظام رقابة كفاء وفعال لتخفيض المخاطر التشغيلية إلى حدتها الأدنى. وبناءً على ذلك صدرت مقررات بازل II والتي أدخلت المخاطر التشغيلية بجانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وذلك لتوفير الحد الأدنى لرأس المال، وصدرت تلك المقررات في يونيو 2004 ليتم تطبيقها على جميع البنوك في كافة أنحاء العالم بداية من يناير 2006.

يمكن إيجاز مشكلة البحث في عدم توافر إطار محاسبي مناسب يمكن من التحديد الدقيق للمخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك موزعة حسب الأنواع الرئيسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك، والقياس العلمي لتلك المخاطر ، ووضع آلية مناسبة لإدارة هذه المخاطر والتحكم فيها بما يتيح إمكانية التنبؤ بالمخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك مستقبلاً، ومن ثم تمكين البنك من تخصيص رأس المال المناسب